

الأثار الاقتصادية الكلية للتسهيلات الائتمانية في الأردن: دراسة تحليلية قياسية لجانب العرض (١٩٧٥-٢٠١٠)

الدكتور عامر يوسف العتوم
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة اليرموك إربد - الأردن

الدكتور عبد الباسط عبد الله عثمان
قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك إربد - الأردن

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تطور التسهيلات الائتمانية في الأردن من حيث الحجم والتوزيع القطاعي لها وتنظيمها، كما هدفت إلى قياس الأثار الاقتصادية الكلية من جانب العرض للتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠)، وذلك في المدى القصير والمدى الطويل. وقد أظهرت نتائج الدراسة دوراً حيوياً للتسهيلات الائتمانية على الإنتاج والدخل والتشغيل والتراكم الرأسمالي في الاقتصاد الأردني، فقد بينت نتائج التقدير أن مرونة الإنتاج الكلي الخاصة بالتسهيلات الائتمانية موجبة ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية وبلغت ٠,١٦، أما في المدى الطويل، فقد بلغ متوسط أثر التسهيلات الائتمانية على حجم الإنتاج لمجمل الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة هو ١.٤. وفي المدى الطويل أيضاً، فقد أظهرت النتائج دوراً بارزاً للتسهيلات في تحسين معدلات التشغيل في الاقتصاد الأردني، حيث بلغ متوسط مضاعف التسهيلات الائتمانية بالنسبة لعنصر العمل ١,٣، مما يشير إلى أثر متزايد للتسهيلات على معدلات التشغيل الكلية. وفي ذات السياق لعبت التسهيلات دوراً كبيراً في التراكم الرأسمالي لمجمل

الاقتصاد الأردني، حيث بلغ متوسط مضاعف التسهيلات الائتمانية بالنسبة لعنصر رأس المال ٥.٤، بشكل يبرهن على أن التسهيلات الائتمانية رافد مهم لرأس المال اللازم لإطلاق الاستثمارات في الاقتصاد الأردني. وتوصي الدراسة بأن لا تتشدد البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المختلفة في قرارات منح التسهيلات الائتمانية للمستثمرين الذين يكونون مؤهلين للحصول عليها، وفي هذا الخصوص لا بد للبنك المركزي الأردني أن يستمر في سياسة تيسير توفير السيولة في الاقتصاد الأردني عبر سياسته النقدية قليلة التحفظ، والتي تساهم بدورها في تمويل الاستثمار عبر بوابة التسهيلات الائتمانية.

Abstract

This study aimed at explaining the development of credit facilities in Jordan in terms of size and sectoral distribution, and organization. It also aimed to measure the macroeconomic effects (supply side) of credit facilities in the Jordanian economy during the period (1975-2010), in the short term and long term. The results showed a critical role of credit facilities in production, income, employment and capital accumulation. The estimation results indicated that the elasticity of the total production for credit facilities is positive and consistent with economic theory and amounted to 0.16, while in the long run, the average impact of the credit facilities on the aggregate production in the Jordanian economy during the study period is 1.4. In the long-run as well, the results indicated a prominent role for the facilities in improving employment rates, with an average multiplier came to 1.3, which refers to an increasing impact of the credit facilities on employment rates, as well as, on capital accumulation in the economy, with an average multiplier of 5.4, which represents the foremost role in financing investment in the Jordanian Economy. The study urges commercial banks and financial institutions to expand in granting credit facilities to qualified investors, and on this regard, the Central Bank of Jordan should continue applying less conservative monetary policy in order to finance investment through increasing credit facilities given to investors.

مقدمة

تعتبر التسهيلات الائتمانية من أهم مصادر التمويل التقليدية المعروفة، والتي تساهم في دفع عجلة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية المختلفة (صناعية وزراعية وتجارية وخدمات ومقاولات ومشروعات سياحية... الخ). وبالرغم من أن منح التسهيلات الائتمانية وظيفة تقليدية تمارسها البنوك منذ زمن بعيد، إلا أن المنتجات الائتمانية في تطور مستمر كنتيجة مباشرة للتغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

إن المتتبع للآثار التي يفرزها منح التسهيلات الائتمانية على جميع قطاعات الاقتصاد القومي يجد أن هذه الآثار متداخلة، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي كالادخار والاستهلاك والاستثمار والعمالة والصادرات والواردات وغيرها؛ مما يعني أن القطاع المصرفي يلعب دوراً فاعلاً في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك من خلال ممارسة دور الوسيط المالي بين أولئك الذين يرغبون في حشد مدخراتهم لتحقيق مكاسب مادية من جهة، وبين أولئك الذين يرغبون في الحصول على تمويل كافٍ لاستثماراتهم القائمة أو المستقبلية من جهة أخرى.

أما في الأردن، فقد تطور القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً من حيث الكم والنوع خلال العقود الماضية، حيث ازداد عدد البنوك المرخصة من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى التنوع في طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة من تلك البنوك والتي كان من أبرزها على صعيد البنوك التجارية تطبيق مبدأ التجارة الإلكترونية. وفي الواقع إن الطلب المتزايد على التمويل اضطر البنوك التجارية إلى التنوع في فترات وأحجام القروض الممنوحة، فكانت هناك القروض قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل وطويلة الأجل، إضافة إلى التنوع في

أشكال التسهيلات الائتمانية مثل: السلف وخصم الكمبيالات وظهور قروض الجاري مدين في الآونة الأخيرة. لذلك كان للقطاع المصرفي دور واضح في توفير التمويل اللازم سواءً للمؤسسات أو الأشخاص أو حتى الحكومات، مما ساهم في دفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة. ولذلك ستعطي الدراسة الفترة ما بين (١٩٧٥ - ٢٠١٠)؛ وذلك لأن هذه الفترة شملت العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ولفترات خطط التنمية وبرامج التصحيح الاقتصادي.

مشكلة البحث

تعكس التسهيلات الائتمانية تطور أنماط التمويل في لاقتصاد الوطني، وهي مصدر أساسي لتمويل رأس المال، وبالتالي المساهمة في تحفيز الاستثمار ودفع المتغيرات الاقتصادية الكلية للنمو، وتتباين آثار هذه التسهيلات سواء في المدين القصير أو الطويل وكذلك بين جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد. غير أن الآثار الاقتصادية للتسهيلات المتعلقة بجانب العرض تظل قضية خلافية لما لها من آثار غير محسومة على استخدام عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة عرضها في المدى الطويل بما يساهم في النمو الاقتصادي. لذا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما الآثار الاقتصادية الكلية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة في الأردن في الأجل القصير، والأجل الطويل؟، وهذا السؤال تنفرع منه الأسئلة الآتية:

- ١- ما أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن على حجم الإنتاج الكلي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل؟
- ٢- ما أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن على مستويات التشغيل في الاقتصاد الأردني في الأجل الطويل؟
- ٣- ما أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الأردني في الأجل الطويل؟

أهمية وهدف البحث

تبرز أهمية الدراسة من خلال الأثر المباشر الذي تتركه التسهيلات الائتمانية على مستوى القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية محفزاً لعملية النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تكمن أهمية الدراسة بمحاولتها قياس دور التسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني من خلال جانب العرض، وباستخدام نموذج قياسي آني، من أجل احتساب الآثار قصيرة المدى والآثار طويلة المدى للتسهيلات الائتمانية على كل من حجم الإنتاج الكلي ومستويات التشغيل والتراكم الرأسمالي. أما هدف هذه الدراسة فيمكن في قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن على حجم الإنتاج الكلي ومستويات التشغيل والتراكم الرأسمالي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠)، وذلك في المدين القصير والطويل.

فرضيات البحث

عموماً تحاول الدراسة الإجابة على الفرضيات التالية:

- ١- هنالك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن على حجم الإنتاج الكلي سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.
- ٢- هنالك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن على مستويات التشغيل في الاقتصاد الأردني في المدى الطويل.
- ٣- هنالك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الأردني في المدى الطويل.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت التسهيلات الائتمانية وتأثيراتها الاقتصادية، منها:

أولاً: دراسة (شامية، ١٩٨٩)، بعنوان:

التسهيلات الائتمانية وأثرها على الإنتاجية في الاقتصاد الأردني.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على إنتاجية القطاعات المختلفة مقاسة بمقدار التأثير على القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع من كل دينار منفق على شكل ائتمان. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة والحدّية للدينار من الائتمان على مستوى الاقتصاد ككلّ وعلى مستوى القطاعات، وذلك خلال سنوات الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٨٦).

ثانياً: دراسة (ملاوي، ١٩٨٩م)، بعنوان:

دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني.

وقد هدفت الدراسة إلى اختبار نظرية الثروة التي تنص على أنّ عرض النقد يشكّل عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج بالإضافة إلى عناصر العمل ورأس المال في الاقتصاد الأردني، حيث تمّ استبدال عرض النقد بالتسهيلات الائتمانية المقدّمة للقطاعات من قبل القطاع المصرفي كمتغير ممثل لعرض النقد. وكانت النتائج مطابقة لنظرية الثروة حيث أنّ الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الثلاثة موجبة. وإنّ زيادة كمية أي عنصر من عناصر الإنتاج سيؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وقد بينت الدراسة أنّ معدّل الإنتاجية الحدية للدينار الأردني الواحد المقدّم كتسهيلات ائتمانية خلال فترة الدراسة لقطاع الصناعة والزراعة أعلى منها في قطاع الخدمات والإنشاءات مع أنّ حصة هذين القطاعين من التسهيلات كانت قليلة مقارنة مع حصة القطاعين الآخرين، وأن الاختلاف الواضح في نسب التسهيلات الممنوحة لهذين القطاعين مقارنة مع القطاعات الأخرى يعزى إلى عدم وجود ضمانات كافية في القطاعين الأوليين (الصناعة والزراعة) لاسترداد التسهيلات؛ وذلك بسبب وجود عنصر المخاطرة. حيث أشارت الدراسة إلى ضرورة قيام الحكومة بدور الكفيل لهذين القطاعين.

ثالثاً: دراسة (العقول، ١٩٩٣)، بعنوان:**دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الإسلامي في الاقتصاد الأردني.**

وفي هذه الدراسة، تم تبيان أثر البنك الإسلامي على الاقتصاد الأردني للفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) من خلال قياس أثر التسهيلات الائتمانية على مستوى الاقتصاد ككل، وعلى المستوى القطاعي كل على حده، من خلال استخدام نموذج قياسي من معادلة واحدة. وقد طبق الباحث المعادلة على البنوك التجارية للفترة نفسها موضوع البحث؛ لأجل مقارنة أثر البنك الإسلامي مع ما تحدثه البنوك التجارية من أثر على الاقتصاد المحلي، وقد بينت الدراسة أن البنك الإسلامي أدخل أدوات تمويلية واستثمارية لم يعرفها القطاع المصرفي الأردني من قبل كالمضاربة والمشاركة والمرابحة، كما بينت الدراسة إيجابية تأثير البنك الإسلامي الأردني على الاقتصاد المحلي.

رابعاً: دراسة (الحموري وملاوي، ١٩٩٤)، بعنوان:**إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني.**

وقد أشارت الدراسة إلى أهمية القطاع المصرفي الذي يؤدي وظيفتين رئيسيتين هما أنه وسيط مالي لجذب المدخرات من القطاعات التي يتواجد لديها فائض إلى القطاعات التي يوجد لديها عجز مثلما أنه يساعد في عملية التطور الاقتصادي عن طريق المساهمة في زيادة عرض النقد بواسطة خلق الائتمان. وقد توصل الباحثان إلى أن الإنتاجية الحديثة للدينار الأردني الواحد المقدم كتسهيلات من المصارف التجارية في الأردن للقطاعات الاقتصادية كانت أعلاها في قطاع الزراعة والصناعة مع أن حصة كل من هذين القطاعين من التسهيلات كانت قليلة مقارنة مع حصص القطاعين الآخرين.

خامساً: دراسة (الجالودي، ١٩٩٩)، بعنوان:**الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار للفترة (١٩٧٩ - ١٩٩٧م).**

وقد حاولت هذه الدراسة قياس أثر الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي على الاستثمار للفترة (١٩٧٩ - ١٩٩٧)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود انسجام قوي بين السياسة النقدية في المحافظة على سعر صرف الدينار الأردني والقرارات والسياسات الخاصة بتشجيع الاستثمار. ويبدو عدم الانسجام من خلال اتساع الهامش بين معدل

أسعار الفائدة على الودائع ومعدّل أسعار الفائدة على التسهيلات مما جعل المستثمرين يلجئون إلى الاحتفاظ بأموالهم على شكل ودائع، والابتعاد عن المشاريع الاستثمارية. كما انتهت الدراسة إلى تركّز معظم الائتمان المصرفي على قطاع الخدمات؛ وذلك للملائمة حاجة هذا القطاع للأموال التي تستطيع المصارف المرخصة تقديمها من حيث الفترة الزمنية. ويمكن إرجاع ذلك إلى أنّ القروض المصرفية لقطاع التجارة والقروض قصيرة الأجل تتصف بخاصية التصفية الذاتية، وتدخل عائداً مربحاً وقليل المخاطر نسبياً وتلاءم هذه القروض مع هيكل الودائع لدى المصارف بينما كان الائتمان المصرفي أقل ما يمكن لقطاع الزراعة بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار في هذا المجال.

سادسا: دراسة (العتوم، ٢٠٠٢)، بعنوان:

دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حالة الأردن للفترة (١٩٨٥م-٢٠٠٠م).

وقد استقصت الدراسة دور الائتمان المصرفي الممنوح من القطاع المصرفي الأردني في النمو الاقتصادي للفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) على المستويين القطاعي والكلي. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي في التحليل. وقد توصلت الدراسة إلى أن القروض هي النوع الأكثر شيوعاً من أنواع التسهيلات الائتمانية، كما أن حصة قطاع الخدمات من التسهيلات الائتمانية تمثل النسبة الأكبر من بين القطاعات يليه القطاع الصناعي ثم قطاع الإنشاءات، وأخيرا الزراعة، كما أظهرت الدراسة أن معظم القطاعات ما زالت تعتمد على كثافة استخدام عنصر رأس المال، كما أن التسهيلات تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي على المستويين القطاعي والكلي ولكن بدرجات مختلفة، حيث كانت أعلاها في قطاع الزراعة يليه الخدمات ثم الإنشاءات، وأخيرا القطاع الصناعي.

سابعا: دراسة (العامري، ٢٠٠٣)، بعنوان:

أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٩٠م-٢٠٠١م).

وقد هدفت الدراسة إلى قياس اثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠١) على المستويين القطاعي والكلي. وقد استخدمت الدراسة

الأسلوب التحليلي الوصفي كما طبقت نموذجاً إحصائياً قياسياً لاختبار الفرضيات. وقد أظهرت الدراسة أن معظم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل في شكل قروض وسلفيات معظمها قصيرة الأجل، وأن النسبة الكبرى من إجمالي الائتمان منحت لقطاع التجارة، كما بينت الدراسة أن الائتمان المصرفي في اليمن يتأثر إيجاباً بحجم الودائع والنتائج المحلي وعدد السكان، في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض. كما أسفرت النتائج عن وجود اثر ايجابي محدود للائتمان المصرفي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات.

ثامنا: دراسة (الفليت، ٢٠٠٤)، بعنوان:

أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين.

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى التعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين وأهم المشكلات التي تقف عائقاً أمام تقدمها، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي، ومن النتائج أيضاً أن المحاكم الموجودة في فلسطين لا تقوم بدورها في حل المشكلات التي تواجه البنوك، وفي فض النزاعات بين البنوك والعملاء المتأخرين في سداد تسهيلاتهم، مما ساعد في ضعف دور المصارف في تقديم التسهيلات وضعف أثرها في القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك لم تصل إلى الحد الأدنى لنسبة التسهيلات على الودائع الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية ٤٠٪، حيث بلغت نسبة مساهمة البنوك في دعم الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠٠٣ ما نسبته ٢٩٪ بالرغم من عدم كفاية هذا الحد الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية لإحداث التنمية الاقتصادية. وأكدت الدراسة على أن القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذباً لتسهيلات البنوك، حيث بلغت مساهمة البنوك في هذا القطاع 25% من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

تاسعا: دراسة (التقدير، ٢٠٠٥)، بعنوان: تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية.

وقد قامت الدراسة بتقدير دالة الطلب من الواردات الكلية للمملكة العربية السعودية باستخدام منهجية التكامل المشترك وتجزئة تباين خطأ التنبؤ ودوال نبضات الاستجابة المبنية على نموذج تصحيح متجهات الخطأ. وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والنتائج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية للواردات والائتمان المصرفي لتمويل الواردات. كما دلت تجزئة تباين خطأ التنبؤ ودوال نبضات الاستجابة على أهمية النتائج المحلي الإجمالي، والأسعار النسبية للواردات، والائتمان المصرفي لتمويل الواردات في تفسير التقلبات في دالة الواردات الكلية. وأشارت دوال نبضات الاستجابة إلى العلاقة الطردية بين التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي لتمويل الواردات والتقلبات في الواردات، في حين كانت العلاقة عكسية بين التقلبات في الأسعار النسبية للواردات والتقلبات في الواردات.

عاشرا: دراسة (Bassett, 2010)، بعنوان:

Identifying the Macroeconomic Effects of Bank Lending Supply Shocks

وفي هذه الدراسة استخدمت بيانات فصلية وتم فيها تقدير انحدار استجابة البنوك لمدى تغييرها لمعايير الإقراض خلال الشهور الثلاثة السابقة، وذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الخاصة بالبنوك ذاتها والتي تؤثر بمجمليها على عرض القروض أو الطلب عليها. حيث تم تجميع أخطاء التقدير التي تمثل التغيرات غير المفسرة لمعايير الإقراض في بيانات ربعية للفترة (١٩٩٢-٢٠١٠). وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً اقتصادياً كبيرة لصددمات العرض للتغيرات في معايير الإقراض، حيث تبين أن زيادة انحراف معياري واحد في تشديد معايير الإقراض سيؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠,٤٪ في السنة التالية مباشرة للصدمة، وأن هذه التأثيرات ليست متماثلة، حيث أن للتشديد أثراً تفوق تخفيف المعايير، وعند استخدام الصدمات كمتغير مستقل في معادلة انحدار كمية القروض المنوحة، بلغت قيمة مرونة الطلب على القروض (-١,٤).

إضافة البحث

تختلف دراستنا هذه عن الدراسات السابقة بكونها تحاول قياس آثار التسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني (جانب العرض) من خلال بناء نموذج قياسي آني يأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج الكلي والمتمثلة بعناصر الإنتاج مضافاً إليها التسهيلات الائتمانية كأحد عناصر الإنتاج، يضاف إلى ذلك أن هذه الدراسة ستقيس الآثار قصيرة الأجل والآثار طويلة الأجل، خلال الفترة (١٩٧٥م ولغاية ٢٠١٠م)، وهو ما لم تنتهجه أي من الدراسات السابقة عن الأردن -بحسب إطلاع الباحثين.

المطلب الأول: التسهيلات الائتمانية في الأردن

الفرع الأول: التسهيلات الائتمانية: مفهومها وأنواعها ومحدداتها

يمكن تعريف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف. وذلك فإن الائتمان والدين يعبران عن الشيء ذاته^(١). وفي الاصطلاح الاقتصادي: منح المدين أجلاً لدفع الدين^(٢). وكما يشير المعنى فإن الائتمان يتضمن أكثر من معنى الإقراض النقدي، لاسيما مع التطور الحاصل في القطاع المصرفي والذي أدى إلى تطوير العديد من أساليب الإقراض غير التقليدية. فقد ظهرت السلف وخصم الكمبيالات وقروض الجاري مدين والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان وغيرها، وأصبح يطلق على بعضها تسهيلات ائتمانية مباشرة، وعلى بعضها الآخر تسهيلات ائتمانية غير مباشرة، والتي يتقاضى عليها البنك إما فائدة أو عمولة. ومما يجدر ذكره أن التسهيلات الائتمانية تمثل الجزء الأكبر من موجودات البنوك التجارية، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من أرباحها يتحقق كعوائد من التسهيلات

(١) حسن خلف، فليح، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، اربد، ١٠، ٢٠٠٦، ص ٢٦٤.

(٢) حشيش، عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ١٢٩.

الاتئمانية الممنوحة. وعموماً يمكن تقسيم التسهيلات الاتئمانية الممنوحة من القطاع المصرفي إلى الأنواع التالية:

أ- التسهيلات الاتئمانية المباشرة:

وهي التي تسمى الاتئمان المصرفي، والذي يتمثل بتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة لتسهيل نشاطها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وما يترتب عليها من مصاريف وعمولات، وغالباً ما يتم تدعيم هذه الأموال من خلال الضمانات التي تكفل للبنك استرداد الأموال في حالة عجز المدين عن السداد. أما أهم الضمانات المعتمدة لدى المصارف التجارية فتتمثل في: الرهونات العقارية (أرض، بناء)، ورهونات الآلات والمعدات، والكفالات المصرفية، وضمان الودائع، وضمان الكفالة الشخصية. أما أهم أشكال التسهيلات الاتئمانية المباشرة فتشمل ما يلي:

١- القروض والسلف^(١): وهي أبسط أشكال التسهيلات الاتئمانية المباشرة التي تتمثل في قيام المصرف بإعطاء مبلغ من المال تحت تصرف العملاء لغرض تمويل احتياجاتهم ولمدد معينة يتم الاتفاق عليها، ولغرض مقبول من قبل البنك، بحيث يتعهد العميل بأن يسدد المبلغ الذي اقترضه وفوائده إلى البنك دفعة واحدة أو على دفعات^(٢). وتعتبر أكثر أصول المصارف التجارية ربحية.

٢- الجاري مدين: وهو اتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها، وأن يكون حسابه مديناً بسقف أعلى متفق عليه، وذلك خلال فترة زمنية محددة وغالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة

(١) لمزيد من التفصيل انظر: رمضان، زياد وجودة، محفوظ، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٣٧.

(٢) أمين، خالد والطراد، إسماعيل، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦م، ط١، ص١٧٠ - ١٧١.

مماثلة^(١). وعادة ما يمنح هذا الحساب من قبل البنوك للمؤسسات التي يتصف رأسمالها بالدوران السريع خلال العام، وتحسب فائدته بناءً على المبلغ اليومي المسحوب، وهذا النوع من التسهيلات الائتمانية المباشرة يحقق ميزتين هامتين هما: نسبة أعلى من الربحية، ودرجة أكبر من السلامة والأمان.

٣- الكمبيالات المخصومة: والتي عادة ما تكون على شكل خصم مصرفي أو تجاري. والخصم المصرفي عبارة عن سلفة شخصية للمتعامل، حيث يحصل البنك من العميل على سند إذني، وهو عبارة عن تعهد بدفع مبلغ معين للمصرف بعد مضي فترة محددة، ويقوم المصرف بإعطاء المتعامل صافي قيمة هذا السند بعد خصم قيمة الفائدة المستحقة خلال فترة السداد^(٢). أما في حالة الخصم التجاري فإن المتعامل يقدم كمبيالات تجارية تكون موقعة بإمضاءين؛ أي أنها نتيجة لعملية تجارية بين طرفين، وتكون مقبولة للمصرف بعد دراسة المركز المالي لكل من الطرفين الموقعين على هذه الكمبيالة، عندها تظهر هذه الكمبيالات لأمر المصرف الذي يقوم بخصمها، ويقيّد صافي قيمتها بعد حسم الفائدة والعمولة لحساب المتعامل^(٣).

بـ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

وهي التسهيلات الائتمانية التي لا ينطوي عليها دفع نقدي إلى العميل بشكل مباشر؛ لذلك تسمى أحياناً بالتوظيفات غير النقدية لأموال البنك^(٤)، وقد جرت العادة على أن تأخذ البنوك تأمينات نقدية، أو أن تأخذ ضمانات كتلك الموجودة عند منح التسهيلات الائتمانية مباشرة. وأهم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة فتشمل ما يلي:

(١) ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط١، ١٩٩٩م، ص ١١٤.

(٢) رمضان، زياد وجودة، محفوظ، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) رمضان، زياد وجودة، محفوظ، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٤) رمضان، زياد، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء، عمان، ١٩٩٧م، ص ١٨٤.

١- الاعتماد المستندي: وهو تعهد كتابي من البنك لصالح المستفيد (المصدر) بناء على طلب العميل (المستورد)، بأن يدفع قيمة البضائع المستوردة، وذلك عند تسلم البنك أو مراسله مستندات شحن البضائع^(١). ويكون التعهد بالدفع سارياً لفترة معينة. وتلعب الاعتمادات المستندية دوراً هاماً في تسهيل وتوسيع التجارة الخارجية؛ وذلك من خلال ضمان المصدر حقه في استيفاء قيمة بضاعته المشحونة، نظراً لوجود تعهد غير قابل للنقض من قبل مصرف المستورد^(٢).

٢- خطاب الضمان (الكفالة): وهو صك يتعهد بمقتضاه المصرف الذي أصدره أن يدفع للمستفيد منه مبلغاً لا يتجاوز حداً معيناً لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل أجل معين^(٣). أما إصدار خطاب الضمان فيمثل التزاماً عرضياً لا يترتب عليه أية مسؤولية مادية على البنك إلا في حالة إخلال العميل بالتزامه وعدم الوفاء بتعهداته عندها يطلب المستفيد الذي صدرت الكفالة لصالحه دفع قيمة الكفالة، فتصبح هذه الكفالة التزام فعلي على البنك، فيقوم بدفعها ومطالبة العميل بعد ذلك^(٤).

٣- بطاقة الائتمان: وهي بطاقة يصدرها البنك لعملائه وتتيح المجال لهم بالسحب النقدي أو تسديد أثمان السلع والخدمات، دون الحاجة إلى حمل الأوراق النقدية؛ وذلك من خلال استخدام بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك للعميل بناء على طلبه، ولكل بطاقة صراف إلى رقم سري

(١) باسيلي، مكرم، المعاملات المصرفية - المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨م، ص ١٤٧.

(٢) عقل، مفلح، السياسات الائتمانية للمصرف التجاري محدداً وأهدافها، مجلة البنوك في الأردن، المجلد ٢، العدد ٣، ١٩٨٣م، ص ٢١.

(٣) رمضان، زياد، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٤) ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، مرجع سابق، ص ١٢١.

يحدده حاملها فقط^(١). وعادة ما يستوفي البنك من العملاء ضماناً حسب قرار البنك، ويقوم باستيفاء عمولات على إصدار هذه البطاقات، إضافة إلى فوائد تحتسب على السحوبات النقدية.

وبالنظر إلى محددات حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة فإنها تتمثل بشكل رئيس في السياسة المالية للبنك وهو ما يتعلق بعناصر السياسة الائتمانية الثلاث: (الربحية والسيولة والمخاطر)^(٢).

فالربحية هي الهدف الأساسي لإدارة أي بنك والذي تسعى من خلاله لإرضاء المساهمين، وهي المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة^(٣)، ناهيك عن أن الأرباح تؤدي وظيفة أخرى تتمثل في مقابلة المخاطر، فالسياسة الائتمانية لأي بنك تركز على تقليل المخاطر عند مستوى معين من الأرباح أو تعظيم الأرباح عند مستوى معين من المخاطر. وتعظيم الربح عموماً يتحقق من خلال أمرين هما: زيادة حجم الإيرادات أو تقليل النفقات. كما تراعي البنوك متطلبات السيولة، والتي تعني إمكانية تحويل أي أصل من الأصول لدى البنك إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبالتالي فإن السيولة تمكن المصرف من مواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة من أرصدة عملائه ومواجهة طلبات الائتمان. أما فيما يخص المخاطر فيقصد بها مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء سيتم تسديدها في الوقت المحدد^(٤)؛ وبالتالي فإن رغبة البنك ستزداد في منح القروض التي تتوفر فيها شروط الضمان أكثر من القروض غير المضمونة.

(١) أمين، خالد والطراد، إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) انظر: خضير، فاروق، دراسة تحليلية للعوامل التي تؤثر على تحديد حجم الائتمان المصرفي، مجلة الإدارة، المجلد ٢١، العدد ٢، ١٩٨٨م، ص ٨-١٥.

(٣) ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٤) ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

وعلى اعتبار أن التسهيلات الائتمانية أحد أهم القنوات التي يوظف البنك من خلالها الأموال، فيجب على البنك أن يوائم بين الربحية والسيولة والمخاطر عند منحه لهذه التسهيلات^(١).

ومما لا بد من الإشارة إليه أن استمرار منح البنوك التجارية للتسهيلات الائتمانية دون مراعاة مستوى المخاطر المتعلقة بهذه التسهيلات يعتبر احد أهم أسباب دخول البنوك في نفق المشكلات المالية المتراكمة، وبالتالي احتمال إفلاسها، وليس أدل على ذلك من إفلاس العديد من البنوك في العالم على ضوء الأزمة المالية العالمية التي حصلت عام ٢٠٠٨م؛ وذلك نظراً لعدم مراعاة هذه البنوك لمستوى المخاطر عند إغراقها في منح التسهيلات الائتمانية، ومنها على سبيل المثال، وليس الحصر حالات الإفلاس المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة أزمة الرهن العقاري ، فقد أفلس كل من: بنك (بيرستينز) في مارس ٢٠٠٨م ، والذي اشتراه بنك (جي بي مورجان) في صفقة أشرف عليها الاتحادي الفيدرالي. كما أعلن مصرف (إن دي ماك) في ٢٠٠٨م إفلاسه، وفي شهر يوليو ٢٠٠٨م ، أغلقت سلطات مراقبة المصارف الأمريكية بنك (فيرست ناشيونال أوف نيفادا) بفروعه الخمسة والعشرين وأغلقت أيضاً بنك (فيرست هيرتيج) بفروعه الثلاثة. وتم بيع أصول البنكين المملوكين لشركة فيرست ناشيونال القابضة إلى فروع بنك أوماها، ومنها أيضاً إفلاس بنك (ليمن برذرز)، والذي يعتبر رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة، وكان يعمل به ٢٥٩٣٥ موظفاً في شتى أنحاء العالم. ويعتبر إفلاس هذا البنك أشهر حالة إفلاس في وول ستريت؛ ولذلك تسبب إفلاس هذا البنك في آثار سلبية على الأسواق المالية العالمية، فتراجعت الأسواق المالية الرئيسية في العالم^(٢).

(١) لمزيد من التفصيل انظر: رمضان، زياد وجودة، محفوظ، مرجع سابق، ص ٩١ - ١١٥.

(٢) الناقه، أحمد أبو الفتوح، دراسات في الاقتصاد المالي - الأزمة المالية العالمية، كلية الشريعة - جامعة أم القرى، ١١/٢٥ / ١٤٢٩هـ، ص ١٨.

& &+ ,!"- ./0%1 2,34.5%6,78&9& ; < (= %>7?%&AB&* !"#%\$' ()\$%
 =>)3*?% @4A !"#%\$' ' () *% +), -. /0 %1*2 345 67589& : \$;% <0&8!
 +;RN. 6S% 6J(K?DI & LM"N% @OF P !L(4?% B-\$;% C;D /2 A-\$E9&)FG?HI &
 [\] & /2 "'R% "E?R. T)A UV(?FW& C!-X Y @3*. <3Z U^(١))FG?HI & =>)3*?%
 =>)3*?% ^0 V(?FW& C!-E?% 2_>% %-)*% /2 ((, ()?A& aZ-. Y !J(K?DI &
) [d. Y)Ne&"% LJ(K9& !(b5 c"R% @OF P !L(4?% B-\$;% /2 A-\$E9&)FG?HI &
 /2 LGf?' I & C!-X Y @g(*.)FG?HI & =>)3*?% hi : %j k\$R2M. %-)*% /2 ((, ()?A&
 =>)3*?% 6JI. G5 U EH(D =(OMm2 n)' -. Mi o"! , =(OMm2 2(Dp q>e
 h] @OF PV(?FW& C!-X /0)ri C#. I <?%M UB>3?' I & C!-X Y @32 QMJ)FG?HI &
 G5 Us(?%+NeJ q>e /2)5>3?' I & nN*% /2 c_>% L"#% aZ-. /0 74R! "D J8b%
 ^0 "O(*! (t)N;#? *2 =&uZ v0 J&8Zw% A-\$E9& =>)3*?% "!"* .)f(x2p B(\$g hi
 v0)FG?HI & =>)3*?%)ri Cg(z /xE! I M ./27% v0 <5>3?' I & y(bFW& n!_-.
 oJ(!_ Y LMJ)FG?HI & =>)3*?%M. { x% | N[% | F(, C)Rb. Y <5>3?' I & | N[%
 ULGf?' I & M V(?FW& oJ(!_ M B>3?' I & C!-X Y (3?r(*2 q>e /2 C)d\% } -? *2
 ~ * • M Ce"N%!" , L"K2 L-3ظ <\$R! CER% &R% ; *\$%ب.ظف)-? *2 oJ(!_ M
 /2 ql(:?N% N)' M 8Z-!)FG?HI & =>)3*?%ح \$2 hi : %ج (اضف لى %ج \.R9& } -? *2 Y
 nN*% ql(:. oJ(!_ Y LMJ /2 (ه (2M UB-\$;% (gL"K. <?% =(x)\% ^0 JG?OI & q>e
 .J(K?DI & Y =(2"خ"م

(١) %j Y 8OF&

U UhGO Un!_-%m \$N% h&8g_ L& U !"#%\$' !8O\$%م ل(K9م J-#%لل@ظ(F U68E\% -
 . ١٣٠ - ١٢٨ ص ١٩٩٩
 . ٢٨٢ - ٢٧٦ ص بقلاص n, 82ل(ح
 . ١٣٦ - ١٣٤ ص بقلاص n, 82ل(ق\A (ش\A

لكن الدور الأكثر أهمية من وجهة نظر البنك المركزي يتمثل في أن تغير حجم التسهيلات الائتمانية يعني التأثير على مستوى العرض النقدي. وبالتالي فإن البنك المركزي ينظم كمية الائتمان ونوعيته بما يتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنه يقوم بمراقبة البنوك بما يكفل سلامة وضعها المالي وعدم تعرضها للإفلاس. وذلك من خلال أدوات الرقابة الكمية (سياسة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي)، وأدوات الرقابة النوعية، بالإضافة إلى الرقابة المباشرة. ولعل من أهم الأدوات تأثيراً وفعالية^(١):

أولاً: سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية أو على القروض المقدمة منه للبنوك التجارية. وبالتالي فإن البنك المركزي يقوم برفع سعر إعادة الخصم ليقفل من رغبة البنوك في الاقتراض منه، وبالتالي يقلل من قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية ومن قدرتها على خلق النقود، حيث أن رفع سعر إعادة الخصم يعني أن البنك المركزي يهدف إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة، حيث أن رفع سعر إعادة الخصم يرفع من تكلفة الأموال التي تقترضها المصارف التجارية من البنك المركزي لتمويل عملياتها الإقراضية؛ مما يدفع المصارف التجارية إلى رفع معدلات الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة للعملاء أو التضحية بجزء من هامش ربحها. أما في حالة رغبة البنك المركزي في زيادة قدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية عندها يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم.

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة، حيث تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم الأدوات المستخدمة للتحكم في العرض النقدي، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أوراق مالية حكومية لبيعها للمصارف في حالة الحاجة إلى سحب جزء من السيولة لتقليل العرض النقدي من خلال ما يعرف بالسياسة الانكماشية. ويحدث العكس في حالة الحاجة

(١) لمزيد من التفصيل انظر: الحلاق، سعيد والعجلوني، محمد، النقود والبنوك والمصارف المركزية، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص ١٥٥-١٦٦.

إلى ضخ مزيد من السيولة حيث يقوم البنك المركزي بشراء أوراق مالية من المصارف والمؤسسات المالية، وهو ما يعرف بالسياسة التوسعية.

ثالثاً: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: والتي تمثل الحد الأدنى الواجب على البنوك الاحتفاظ به من أرصدة مقابل ودائعها. حيث يتدخل البنك المركزي في تحديد هذه النسبة؛ ذلك أن رفع هذه النسبة يعني تقليص طاقة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية، وتخفيضها يعني زيادة قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية. ويقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة في حالة الانتعاش الاقتصادي الذي يرافقه ضغوط تضخمية، مما يستوجب الحد من قدرة المصارف على خلق الودائع الائتمانية. أما في ظل الانكماش فإن البنك المركزي يعتمد إلى تخفيض هذه النسبة لتعزيز قدرة المصارف على خلق الودائع.

رابعاً: التأثير المباشر، وذلك عن طريق التدخل من خلال وضع قواعد لتنظيم القروض والسلف مثل إصدار تشريعات واضحة تمنع البنوك من الاستثمار في مجالات معينة، ومثل تحديد الحد الأدنى للتأمين النقدي على الاعتمادات المستندية، وتخفيض درجة سيولة المصرف، وغيرها.

خامساً: تعديل سقف هيكلة أسعار الفائدة، وذلك بتحديد سقف عليا أو دنيا لأسعار الفائدة على القروض أو الودائع لدى المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة كنوع من سياسات التدخل المباشر في السوق المالي.

سادساً: أدوات نوعية، ومثل اشتراط الحصول على موافقة من البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حداً معيناً، مثلاً أو التحكم في الحد الأدنى للقروض الممنوحة والضمانات المطلوبة في القطاعات الغير مرغوب فيها. ومثل قيام البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية إلى القطاعات الاقتصادية، ناهيك عن تشجيع المصارف على المشاركة في قروض التجميع البنكي والاكتماب في إسناد القرض.

الفرع الثالث: تطور حجم التسهيلات الائتمانية في الأردن

لقد تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن بشكل ملحوظ خلال العقود الستة الماضية التي تلت الاستقلال وحتى الآن، فزاد الطلب على القروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وأدى ذلك إلى أن تقوم المصارف التجارية بتكييف أساليب عملها مع الوضع الجديد، وبالتالي محاولة تلبية متطلبات الائتمان طويل الأجل. وقد استطاعت المصارف أن تساهم في منح الائتمان طويل الأجل بشكل أكبر بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تمديد فترة حساب الجاري مدين (الذي يمنح عادة لمدة سنة) الذي يشكل نسبة كبيرة من حجم الائتمان المصرفي الكلي. و يبين جدول رقم (١) تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي الأردني حسب القطاعات.

جدول رقم (١): حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي الأردني حسب القطاعات الائتمانية للفترة (١٩٧٥-٢٠١٠)

(مليون دينار)

الفترة	القطاع الزراعي	قطاع التعدين	قطاع الصناعة	قطاع الإنشاءات	قطاع النقل	القطاع السياحي	قطاعات أخرى	المجموع
1975	3.6	0.3	14.9	31.5	3.4	1.8	71.2	126.7
1976	5.2	0.3	21.8	50	7.8	2.5	119.5	207.1
1977	8.3	0.2	26.6	65.8	11.1	3.4	128.6	244
1978	12.7	1.7	36.6	100.6	8.4	6.6	166.2	332.8
1979	17.4	4	56.5	151	13	9.7	213.5	465.1
1980	17.2	4.4	68.7	180.8	14.54	11.8	266.5	563.94
1981	19.4	6.8	82.4	201	23.3	15.9	372.5	721.3
1982	24.6	14.1	98.5	216.8	32.9	20.5	479.8	887.2
1983	25.6	20.5	118.4	271.3	50.5	25.7	518.9	1030.9
1984	25.6	27.4	142.4	324	58.5	23.7	583.2	1184.8
1985	26.3	32.1	157.2	331.6	64	29.8	633.39	1274.39
1986	32.7	44.3	176.7	353.7	49.4	37.5	701.1	1395.4
1987	40	45.4	175.3	358.2	38.8	32.5	822.8	1513
1988	47.1	33.3	188.2	374.5	52	27	911.9	1634
1989	47.4	19.3	219.7	399.1	42.9	30.8	970	1729.2
1990	53.7	12.3	224.6	422.7	45.5	33.3	1071.4	1863.5
1991	49.8	5.2	245.3	436.3	65.5	31.8	1131.9	1965.8

الفترة	القطاع الزراعي	قطاع التعدين	قطاع الصناعة	قطاع الإنشاءات	قطاع النقل	القطاع السياحي	قطاعات أخرى	المجموع
1992	54.4	20	265.8	463.2	54	37.3	1323.6	2218.3
1993	65.4	56.2	329.6	458.1	65	32.8	1734.2	2741.3
1994	75.5	51.7	419.9	687	198.3	38.1	1777.9	3248.4
1995	75.7	53.5	494.8	757.4	195.6	46.4	2082.3	3705.7
1996	79.5	104.7	505.9	777.8	200.3	53.6	2198.5	3920.3
1997	93.3	86.6	503.9	775.2	217.7	70	2233	3979.7
1998	115.3	85.9	615.9	791.4	223.6	108.7	2344.5	4285.3
1999	117.3	102.9	663.3	758.7	197	140.5	2486.3	4466
2000	128	100.7	683.4	744.9	134.2	155.2	2600.1	4546.5
2001	105.5	77.7	728.6	728.9	132.1	171	3005.1	4948.9
2002	102.9	95.3	789.8	764.9	163.6	173.5	3040	5130
2003	98.8	78	801.4	804.5	166.6	172.8	3140.3	5262.4
2004	113.6	77.7	895.3	953.2	174.1	154.9	3820.4	6189.2
2005	110.9	56.5	981.6	1162.1	219.6	181.2	5032.4	7744.3
2006	140.9	42.8	1093.1	1560.8	291	195.1	6438.2	9761.9
2007	156.2	65.7	1348.1	1942.1	352.3	255.8	7175.4	11295.6
2008	210	48.3	1597.6	2293.1	370.5	366.6	8158.2	13044.3
2009	231.2	60.2	1631.2	2582.5	453.1	427.9	7931.1	13317.2
2010	211.8	55.2	1908.7	3167.4	480	456.3	8172	14451.4

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (<http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php>)

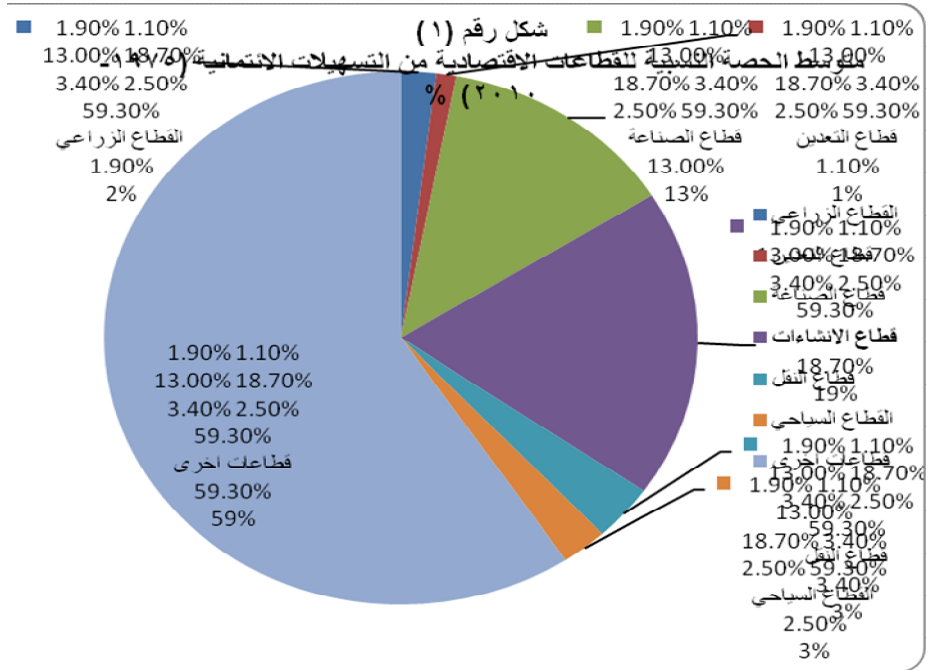
يلاحظ من الجدول الآتي:

أ- على المستوى الإجمالي:

فإن إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في ازدياد بين الأعوام (١٩٧٥م - ٢٠١٠م)، بدءاً من ١٢٦.٧ مليون دينار عام ١٩٧٥م، ثم ٧٢١.٣ مليون دينار عام ١٩٨١م، إلى ١٣٩٥.٤ مليون دينار عام ١٩٨٦م، وفي عام ١٩٩١م أصبح حجم التسهيلات 1965.8 مليون دينار، أما عام ١٩٩٦م ارتفع حجم التسهيلات إلى 3920.3 مليون دينار، وبالانتقال إلى عام ٢٠٠١م فقد قفز الرقم إلى 4948.9 مليون دينار، استمر الازدياد عام ٢٠٠٦م ليصبح 9761.9 مليون دينار، وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة أوجها عام ٢٠١٠م فكانت 14451.4 مليون دينار، حيث بلغ معدل النمو السنوي في إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠) ٦.١٪.

ب- على المستوى القطاعي:

بالنظر إلى تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة فإن الشكل رقم (١) يبين متوسط الحصة النسبية للقطاعات الاقتصادية من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة، وقد تم التركيز على القطاعات الرئيسية، وهي: الزراعة، والصناعة، والسياحة، والتعدين، والإنشاءات، والنقل، بالإضافة إلى قطاعات أخرى لم تظهر في الجدول منها: البلديات وأصحاب المهن والأفراد، والخدمات المالية، والتجارة العامة.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول رقم (١).

وعلى الرغم من أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع بالمجمل في ازدياد إلا أن متوسط الحصة النسبية للقطاعات الاقتصادية من إجمالي التسهيلات الائتمانية متفاوتة، وذلك على النحو التالي: متوسط الحصة النسبية لقطاعات أخرى (البلديات وأصحاب المهن والأفراد، والخدمات المالية، والتجارة العامة) تحتل المرتبة الأولى بواقع ٥٩.٣٪، يليه قطاع الإنشاءات بواقع ١٨.٧٪، ثم قطاع الصناعة بواقع ١٣٪، يليه قطاع النقل بواقع ٣.٤٪، ثم قطاع السياحة بواقع ٢.٥٪، ثم القطاع الزراعي بواقع ١.٩٪، وأخيراً قطاع التعدين بواقع ١.١٪. والواقع أن هذا التباين في متوسط النسب يفسر بأمرين رئيسيين: الأول: معدل الفائدة المفروض على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لذلك القطاع، والذي يحدده البنك المركزي. والثاني: مستوى المخاطر، والذي يتحدد جزئياً بطبيعة ذلك القطاع، ويفسر إلى حد كبير التفاوت في هذه النسب، ولذلك تجد أن أدنى متوسط حصة نسبية تظهر في قطاع التعدين، والزراعة، والسياحة، والنقل؛ نظراً لارتفاع

مستوى المخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لتلك القطاعات، وهذا لا يتناسب مع السياسة الائتمانية السليمة، بينما يرتفع متوسط الحصة النسبية في كل من قطاع الإنشاءات والصناعة؛ نظراً لانخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لتلك القطاعات، وهذا يفسر بأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاعي الإنشاءات والصناعة يوجه لتمويل الأصول الثابتة؛ مما يجعل احتمال عدم قدرة المدينين على السداد منخفض نسبياً.

المطلب الثاني: النموذج القياسي

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة، واختبار فرضياتها تم بناء نموذج قياسي كلي آني (Simultaneous Marco- Econometric Model) لبيان تأثير الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بجانب العرض في الأردن وذلك خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)، حيث يتكون هذا النموذج من أربع معادلات سلوكية؛

الفرع الأول: دالة الإنتاج Production Function

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن حجم الإنتاج (Q) يتحدد بمتغيري العمالة (L) ورأس المال (K)^(١):

$$Q = F(K, L) \dots \dots \dots (1)$$

وذلك استناداً إلى دالة كوب- دوغلاس (Cobb-Douglas) للإنتاج، والتي تعتبر من أشهر أشكال دوال الإنتاج ذات الاستخدام الشائع والتي استخدمها الاقتصاديون كمثال لدالة الإنتاج المتجانسة وتأخذ هذه الدالة الصيغة التالية:

(١) انظر في ذلك:

- IMF, Interest Rate Policies in Developing Economies; Occasional Paper, No. 22, Washington, D. C, 1983, p9.
- Mckinnon, R., Money and Capital in Economic Development, The Brookings Institutions, Washington, D. C, 1973, p36.

$$Q = A L\alpha K\beta \quad (2) \dots \text{أي أن}$$

وتحقيقاً للهدف الرئيسي للدراسة لا بد من إضافة متغير الائتمان المصرفي (CF) إلى الدالة السابقة، باعتبار أن الائتمان المصرفي هو أحد عوامل الإنتاج^(١)، فتصبح دالة الإنتاج:

$$Y Q = AL\alpha K\beta CF \quad (3) \dots$$

ولأنه يعد مكوناً مهماً له، فقد تم استثناء الائتمان المصرفي (CF) من رأس المال المقدر؛ وذلك تجنباً لحدوث مشكلة الارتباط الداخلي المتعدد عند عملية التقدير، ولغاية تقدير مرونة دالة الإنتاج، فقد أخذت الصيغة اللوغارتمية لها، فأصبحت على شكل المعادلة التالية:

$$\text{Log} Y_t = \text{Log} \alpha_0 + \alpha_1 \text{Log} L_t + \alpha_2 \text{Log} K_t + \alpha_3 \text{Log} CF_t + \varepsilon_t \quad (4) \dots$$

حيث تمثل:

Yt: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

L: حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني.

K: حجم رأس المال في الاقتصاد الأردني، وتم تقديره بطريقة ICOR.

CF: حجم التسهيلات الائتمانية ممثلاً بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن.

ε_t : متغير الخطأ العشوائي.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: تمثل المرونات المقدرة لكل من عنصر العمل ورأس المال والائتمان المصرفي على الترتيب.

وقد تم احتساب رأس المال في الاقتصاد الأردني باستخدام طريقة نسبة رأس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital – Output Ratio) المعروفة بـ (ICOR)، وتحسب هذه

(1) Odedokun, M.O. "Causalities between Financial Aggregates and Economic Activities: The Results from Granger's Test" Savings and Development, Vol.23, No. 1, 1998, pp101- 111.

النسبة بقسمة مجموع صافي التكوين الرأسمالي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة على الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين السنة الأخيرة للدراسة وبين سنتها الأولى، ومن ثم ضرب هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأولى فينتج رأس المال المقدر في الاقتصاد لها، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي للسنة الأولى على رأسها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة الثانية، وتستمر العملية بإضافة صافي التكوين الرأسمالي لأي سنة إلى رأسها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة اللاحقة، وهكذا^(١).

الفرع الثاني: دالة الائتمان المصرفي Credit Facilities Function

تم قياس هذه الدالة بواسطة القيم الحقيقية لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وتمثل هذه الدالة العلاقة بين الائتمان المصرفي (CF) وبين كل من السكان (POP)، وحجم الودائع الكلي (TDEP)، وسعر الفائدة السنوي السائد على الاقتراض (R). حيث يشير حجم السكان في أي بلد إلى مستوى الطلب الكلي، بمعنى أن زيادة عدد السكان تزيد من الطلب على السلع والخدمات ومنها خدمات الائتمان المصرفي؛ مما يستلزم زيادة حجم هذا الائتمان لتغطية الزيادة في الطلب، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي^(٢). أما في جانب العرض فإن زيادة السكان سوف تؤدي في المدى الطويل إلى زيادة عرض القوى العاملة، وبالتالي المساهمة في تخفيض الأجور الحقيقية وكذلك تكاليف الإنتاج.

أما حجم الودائع فيؤثر إيجاباً على مستوى الائتمان الممنوح، حيث إن زيادة حجم الودائع تزيد من قدرة البنوك على الإقراض، أي إن زيادة الودائع تمثل زيادة حجم المصادر المالية المهيأة للإقراض^(٣)، مما يحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي. أما بسعر الفائدة فيمثل

(1) Hammad, Khalil, "An Aggregate Production Function for Jordan", METU Studies in Development, 1986, Vol.13, No.3 & 4, pp.287-298.

(٢) هاجن، إفيريت، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨م، ص ١٠٩.

(٣) ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، مرجع سابق، ص ٤٢.

كلفة الاقتراض، وبالتالي فإن رفع سعر الفائدة سيقفل من إقبال الأفراد على طلب الاقتراض من البنوك أو تجديدها، وينكمش تبعاً لذلك حجم الائتمان^(١)، وأخيراً يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستثمار والإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك تم صياغة المعادلة التالية:

$$LogCF_t = Log\beta_0 + \beta_1 LogPOP_t + \beta_2 LogTDEP_t + \beta_3 LogR_t + \varepsilon_2 \dots (٥)$$

حيث تمثل:

POP: عدد السكان.

TDEP: حجم الودائع الكلية (مجموع الودائع الإدخارية وودائع التوفير وودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية).

R: سعر الفائدة، وقد تم استخدام سعر الخصم كمؤشر لسعر الفائدة على الإقراض نظراً لعدم توفر البيانات كاملة عن سعر الفائدة على الإقراض خلال فترة الدراسة كاملة.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: المرونات المقدرة لكل من عدد السكان والودائع الكلية وسعر الفائدة على التوالي.

ε_2 : متغير الخطأ العشوائي.

الفرع الثالث: دالة الطلب على العمالة Demand for Labor Function

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الكمية المطلوبة من العمالة (Lt) تعتمد على مستوى الدخل الحقيقي (Yt)، وعلى المستوى الحقيقي للأجور (W/P)t، إضافة إلى حجم الطلب على العمالة في فترة سابقة^(٢)، ويمكن تمثيل هذه المعادلة على النحو التالي:

(١) خضير، فاروق، مرجع سابق، ص ٩١.

(2) Addison John and Stanley Sibert, The Market for labor: An Analytical Treatment, (California. Good Year Publishing Company), 1979, p88.

$$(٦) \dots\dots\dots \text{Log}L_t = \text{Log}\gamma_0 + \gamma_1 \text{Log}(W/P)_t + \gamma_2 \text{Log}L_{t-1} + \gamma_3 \text{Log}Y_t + \varepsilon_3$$

حيث تشير:

$\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3$: المرونات المقدرة لكل من الأجور الحقيقية والطلب على العمالة لفترة سابقة والدخل الحقيقي على الترتيب.

ε_3 : متغير الخطأ العشوائي.

الفرع الرابع: دالة الطلب على رأس المال Demand for Capital Function

تعتمد الكمية المطلوبة من رأس المال على مستواه في فترة سابقة (K_{t-1}) ، وكذلك على حجم الاستثمار الحقيقي $(It)^{(١)}$ ، لذا يمكن صياغة معادلته رياضياً على النحو التالي:

$$(٧) \dots\dots\dots \text{Log}K_t = \text{Log}\delta_0 + \delta_1 \text{Log}K_{t-1} + \delta_2 \text{Log}I_t + \varepsilon_4$$

حيث تشير:

δ_1, δ_2 : المرورتان المقدرتان لكل من مستوى رأس المال في الاقتصاد لفترة سابقة وحجم الاستثمار الحقيقي على الترتيب.

ε_4 : متغير الخطأ العشوائي.

وبالتالي فإن النموذج القياسي يشتمل على ١١ متغيراً، منها ٤ متغيرات داخلية، و٧ متغيرات خارجية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

(١) خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي (الجزء الثاني)، د.ن، الكويت، ١٩٩٤م، ص ٢٩٥ .

جدول رقم (٢): المتغيرات الداخلية والخارجية في النموذج القياسي

المتغيرات الخارجية Exogenous Variables	المتغيرات الداخلية Endogenous Variables
حجم السكان: POPT	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: Yt
حجم الودائع الكلية: Dept	حجم التسهيلات الائتمانية: CFt
سعر الخصم: Rt	الطلب على العمالة: Lt
مستوى الأجور الحقيقية: Wt	الطلب على رأس المال: Kt
الطلب على العمالة فترة سابقة: Lt-1	
الطلب على رأس المال لفترة سابقة: Kt-1	
حجم الاستثمار: It	

وقد تم التأكد من أن النموذج القياسي للدراسة مصاغ بشكل أوحده (Unique)، أي أن التقديرات التي ستتبع عنه هي وحيدة لمعالم النموذج^(١) (٢)، وقد تم ذلك من خلال البحث في شرط الدرجة (Order condition)، وشرط الرتبة (Rank condition)، حيث تبين من خلالهما أن معادلات النموذج الأربع كانت أكثر من مميزة (Over identified).

المطلب الثالث: تقدير الصيغة الهيكلية للنموذج

باستخدام قاعدة البيانات الموجودة في ملحق رقم (١)، تم تقدير الصيغة الهيكلية للنموذج (The Structural form) باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two-stage least squares)، وهي تعتبر من أكثر الطرق كفاءة في عملية التقدير

(1) Hisiao, C., "Auto Regressive Modeling and Money Income Causality Detection", Journal of Monetary Economics, 1981, Vol.7, pp.85-106.

وتعطي نتائج دقيقة إذا ما تم توصيف النموذج بشكل دقيق^(١) (٢)، وجاءت نتائج تقدير المعادلات الأربع كما في الجداول ٣ و ٤ و ٥ و ٦:

الفرع الأول: تقدير الأثر في الأجل القصير

جدول رقم (٣): نتائج تقدير معادلة الإنتاج

المتغير التابع: اللوغاريتم للدخل الحقيقي (Yt)			
مستوى الدلالة الإحصائية (Significance level)	القيم التائية (T - Values)	المعاملات المقدرة (Estimated Coefficients)	المتغيرات المستقلة (Independent Variables)
٠.٠١	١١.٥١	٤.٣٤	الثابت العددي (Constant Term)
٠.٠١	٣.١٣	٠.٣٥	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة (Log Lt)
٠.٠١	٤.٨٨	٠.١٥	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال (Log Kt)
٠.١٠	١.٩٨	٠.١٦	اللوغاريتم الطبيعي للتسهيلات الائتمانية (Log CFt)

$$R^2 = 0.887$$

$$\text{Adj. } R^2 = 0.866$$

$$F\text{-ratio} = 42.71$$

$$D.W. = 1.02$$

جاءت نتائج تقدير دالة الإنتاج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغت مرونة الدخل بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الكلية ٠.١٦ وهي أكثر بقليل من مرونة الدخل بالنسبة لرأس المال (٠.١٥)، وهنا يمكن الاستنتاج بأن زيادة التسهيلات الممنوحة على

(1) Gujarati, Damodar, Basic Econometrics, 3rd edition, McGraw Hill, Inc, 1995, p56.

مستوى الاقتصاد الكلي بنسبة ١٪ سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بنسبة ٠.١٦٪ وذلك مع ثبات تأثير العوامل الأخرى.

كما جاءت نتائج تقدير باقي المعادلات الهيكلية للنموذج متوافقة أيضاً مع النظرية الاقتصادية كما تظهر الجداول الثلاثة التالية:

جدول رقم (٤): نتائج تقدير دالة التسهيلات الائتمانية

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي للتسهيلات الائتمانية (Cft)			
مستوى الدلالة الإحصائية (Significance) (level)	القيم التائية (T -) (Values)	المعاملات المقدرة (Estimated) (Coefficients)	المتغيرات المستقلة (Independent Variables)
٠.٣١	-١.٠٣	-١٠٦٧.٤٩	الثابت العددي (Constant Term)
٠.٠٥	٢.١٧	٠.٧٤	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان (Log) (POPt)
٠.٠١	٢.٧٧	٠.٢٢	اللوغاريتم الطبيعي للودائع الكلية (Log) (TDEPt)
٠.٢٢	١.٢٧	-٥٤.٧٨	اللوغاريتم الطبيعي لسعر الخصم (Log) (Rt)

$$R^2 = 0.988$$

$$F - \text{ratio} = 509.66$$

$$\text{Adj. } R^2 = 0.986$$

$$D.W. = 1.16$$

جدول رقم (٥): نتائج تقدير دالة الطلب على العمالة

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لحجم العمالة (Lt)			
مستوى الدلالة الإحصائية (Significance) (level)	القيم التائية (T -) (Values)	المعاملات المقدرة (Estimated) (Coefficients)	المتغيرات المستقلة (Independent Variables)
٠.١١	١.٦٦	-٣٥٠.٠٨	الثابت العددي (Constant Term)
٠.٤٣	٠.٨٠	٠.٣٠٣	اللوغاريتم الطبيعي لمستوى الأجور الطبيعية (Log (W/P)t)
٠.١٠	١.٧٨	٠.٩٧	اللوغاريتم الطبيعي للدخل الحقيقي (Log Yt)
٠.٠١	٥.٧٤	٠.١٨	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة بإبطاء زمني لسنة واحدة (Log Lt-1)

$R^2 = 0.995$

$Adj. R^2 = 0.994$

F - ratio = 1156.21

D.W = 1.95

جدول رقم (٦): نتائج تقدير دالة رأس المال

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال (Kt)			
مستوى الدلالة الإحصائية (Significance) (level)	القيم التائية (T -) (Values)	المعاملات المقدرة (Estimated) (Coefficients)	المتغيرات المستقلة (Independent Variables)
٠.٠١	٦.٢٤	١٣٠٢.٠٣	الثابت العددي (Constant Term)
٠.٠١	٥٨.١٥	٠.٩٣	اللوغاريتم الطبيعي لمستوى رأس المال لإبطاء سنة واحدة (Log Kt-1)
٠.٠١	٥.٧٧	٠.٧٦	اللوغاريتم الطبيعي لحجم الاستثمار (Log L)

$R^2 = 0.998$

$Adj. R^2 = 0.997$

F - ratio = 6831.9

D.W = 2.20

جاءت نتائج تقدير الصيغة الهيكلية للنموذج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وجاءت المعاملات المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٠٪ فأقل ما عدا المعامل المقدر لسعر الخصم في المعادلة رقم (٢)، وكذلك الأمر بالنسبة للمعامل للأجور الحقيقية في المعادلة رقم (٣)، وهاتان النتيجةتان متوقعتان، حيث لم يطرأ تغيير يذكر على سعر الخصم في الأردن خلال فترة الدراسة، وكانت تتراوح قيمته في حدود ضيقة، مما يجعل تفسيره للمتغيرات الاقتصادية يبدو ضعيفاً وخاصة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية (كما هو الحال في هذه الدراسة)، حيث لا يعتبر سعر الخصم العامل الحاسم في قرار المستثمر بطلب التسهيلات الائتمانية كما تبين نتائج المعادلة رقم (٢) وإنما حجم المعروض من الودائع وكذلك الطلب الكلي على هذه الودائع (مثلاً بعدد السكان)، حيث جاء المعاملان المقدران لهذين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ و ١٪ على الترتيب وبلغت قيمة المعاملين المقدرين لهما ٠.٧٤ و ٠.٢٢ على الترتيب.

أما نتائج المعادلة رقم (٣)، فقد بينت أثراً سلبياً للأجور الحقيقية على الطلب على القوى العاملة في الاقتصاد الأردني، وبرغم اتفاق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية إلا أن المعامل المقدر للأجور لم يكن ذات دلالة إحصائية، بشكل يشير إلى غياب سياسة أجور فعلية، حيث أن مستوى هذه الأجور لا يتحدد بقوى العرض والطلب على القوى العاملة، خاصة أن جزءاً مهماً (حوالي ٣٧٪ في عام ٢٠١٠) من القوى العاملة في الأردن يعملون في القطاع العام وأجهزة الدولة المختلفة، والتي لا تخضع فيها مستويات الأجور إلى قوى سوق العمل.

والأمر اللافت في نتائج التقدير هو المعامل المقدر للتسهيلات الائتمانية في معادلة الإنتاج، حيث بلغت مرونة التسهيلات بالنسبة للإنتاج (٠.١٦) وقد فاقت قيمتها قيمة مرونة رأس المال بقليل، وكما تم توضيحه سابقاً من خلال استثناء قيمة التسهيلات من حجم رأس المال، فإن لمتغير التسهيلات أثراً إيجابياً ومباشراً في المدى القصير على زيادة حجم الإنتاج والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة التسهيلات الائتمانية بمقدار دينار واحد سوف يؤدي في المدى القصير إلى زيادة حجم الإنتاج بمقدار (٠.١٦) من الدينار وذلك مع ثبات تأثير العوامل الأخرى.

الفرع الثاني: تقدير الأثر طويل الأجل

من أجل عزل تأثير التسهيلات عن تأثير العوامل الأخرى، فإنه تجدر الإشارة إلى أهمية توضيح الآثار طويلة الأجل للتسهيلات على المتغيرات الأخرى، وخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بجانب العرض في الاقتصاد الأردني. ولتحديد الآثار الاقتصادية الكلية للتسهيلات الائتمانية لابد من استعراض المعادلات القياسية الأربع التي تم تقديرها:

$$(٨) \dots\dots\dots \text{Log} Y_t = 4.34 + 0.35 \text{Log} L_t + 0.15 \text{Log} K_t + 0.16 \text{CF}_t$$

$$(٩) \dots \text{Log} \text{CF}_t = -1067.49 + 0.74 \text{Log} \text{POP}_t + 0.22 \text{Log} \text{DEP}_t - 54.78 \text{Log} R_t$$

$$(١٠) \dots \text{Log} L_t = -350.08 - 0.303 \text{Log} (W/P)_t + 0.97 \text{Log} Y_t + 1.04 \text{Log} L_{t-1}$$

$$(١١) \dots\dots\dots \text{Log} K_t = 1302.03 + 0.93 \text{Log} K_{t-1} + 0.76 \text{Log} I_t$$

وبالتالي يمكن قياس تلك الآثار من خلال استخراج قيمة مرونة كل من المتغيرات الكلية في النموذج بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، وذلك من خلال اشتقاق الصيغة المختصرة للنموذج (The Reduced Form)، غير أن ما يهم هنا توضيح أثر التسهيلات على مستوى التوظيف (ممثلاً في الطلب على القوى العاملة)؛

$$(١٢) \dots\dots\dots \frac{dL}{dCF} = \frac{\partial Y}{\partial CF} * \frac{dL}{dY}$$

$$= 0.16 * 0.97$$

$$= 0.1552$$

ويمكن هنا احتساب الإنتاجية الحدية للتسهيلات الائتمانية وذلك من خلال إعادة صياغة المعادلة رقم (١) وإرجاعها إلى أصلها على صيغة كوب - دوغلاس (Cobb-Douglas)، فتصبح:

$$(١٣) \dots\dots\dots Y = 76.7 L^{0.35} K^{0.15} \text{CF}^{0.16}$$

وعليه فإن الإنتاج الحدي للتسهيلات الائتمانية (MPCF) هو عبارة عن المشتقة الأولى لدالة الإنتاج بالنسبة لمتغير التسهيلات:

$$MP_{CF} = \frac{\partial Y}{\partial CF}$$

(١٤)

$$MP_{CF} = 12.272L^{0.35} K^{0.15} CF^{-0.84}$$

(١٥)

حيث يبيّن جدول رقم (٧) قيمة هذه الإنتاجية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٧):

الإنتاجية الحدية للتسهيلات الائتمانية وعنصري العمل ورأس المال في الاقتصاد الأردني

الإنتاجية الحدية للدينار الواحد من رأس المال	الإنتاجية الحدية للدينار الواحد المنفق على عنصر العمل	الإنتاجية الحدية للدينار الواحد من التسهيلات الائتمانية	السنة
0.1	4.0	5.0	1976
0.1	3.6	4.7	1977
0.1	3.6	3.9	1978
0.1	3.3	3.2	1979
0.1	3.1	2.9	1980
0.1	2.8	2.6	1981
0.1	2.7	2.3	1982
0.1	2.6	2.1	1983
0.1	2.6	1.9	1984
0.1	2.6	1.8	1985
0.1	2.4	1.8	1986
0.1	2.4	1.7	1987
0.1	2.4	1.6	1988
0.1	2.4	1.6	1989
0.1	2.3	1.5	1990
0.1	2.2	1.5	1991
0.2	2.0	1.5	1992
0.2	2.0	1.3	1993
0.2	1.9	1.2	1994
0.2	1.8	1.1	1995
0.2	1.8	1.0	1996
0.2	1.8	1.1	1997
0.2	1.7	1.0	1998
0.2	1.7	1.0	1999
0.2	1.7	1.0	2000
0.2	1.6	1.0	2001
0.2	1.6	1.0	2002
0.2	1.5	1.0	2003
0.2	1.5	0.9	2004
0.2	1.4	0.8	2005
0.2	1.4	0.7	2006
0.2	1.3	0.6	2007
0.2	1.1	0.6	2008
0.2	1.2	0.6	2009

المصدر: تم احتساب النسب الواردة في الجدول بناء على نتائج تقدير النموذج القياسي للدراسة.

ويتبين أن الإنتاجية الحدية للدينار الواحد المنفق على التسهيلات الائتمانية في تراجع مستمر بدءاً من عام ١٩٧٦م حين بلغت هذه الإنتاجية حوالي ٥ دنانير لتصل في عام ١٩٨٥م إلى ١.٨٤ دينار ثم إلى ١.٠٧ دينار في عام ١٩٩٥م، ثم تستمر في التناقص لتصل ٠.٧٥ دينار في عام ٢٠٠٥م، وإلى حوالي ٠.٦٣ دينار في عام ٢٠٠٩م، ويمكن تفسير ذلك إلى أن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية لم تؤد إلى زيادة موازية في حجم الإنتاج، وهذا ينطبق أيضاً على عوامل الإنتاج الأخرى وتحديداً عنصري العمل ورأس المال، إضافة لكون أن دالة الإنتاج المقدره هي من ذوات العائد المتناقص (Decreasing Returns to Scale)، أي أن زيادة التسهيلات الائتمانية كأحد عناصر الإنتاج بنسبة معينة سوف يزيد من الناتج الكلي بنسبة أقل وذلك مع ثبات تأثير العوامل الأخرى. ويجدر الإشارة إلى أن الإنتاجية الحدية للدينار الواحد من التسهيلات الائتمانية قد فاقت الدينار المنفق على عنصر رأس المال خلال الفترة (١٩٧٦ - ٢٠٠٩).

أما بالنسبة لعنصر العمل فقد كانت إنتاجية الدينار المنفق عليه أدنى أيضاً من إنتاجية الدينار الواحد من التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة عدا الفترة (١٩٧٦ - ١٩٧٨)، حيث بلغ متوسط إنتاجية كل دينار من التسهيلات الائتمانية لفترة الدراسة (١.٧١١) ديناراً.

ومن أجل توضيح الأثر طويل الأجل للتسهيلات الائتمانية على كل من الدخل (الإنتاج) لا بد من اشتقاق المعادلة رقم ١ اشتقاقاً كلياً بالنسبة لتغير التسهيلات (CF) وعلى النحو التالي:

$$\frac{dY}{dCF} = \frac{dY}{dL} \frac{dL}{dCF} + \frac{dY}{dK} \frac{dK}{dCF} + \frac{dY}{dCF} \frac{dCF}{dCF} \quad (١٦) \dots\dots\dots$$

أي أن:

$$\frac{dY}{dCF} = 0.35 \frac{dL}{dCF} + 0.15 \frac{dK}{dCF} + 0.16 \quad (١٦-١) \dots\dots\dots$$

كما يمكن توضيح الأثر طويل الأجل للتسهيلات الائتمانية على مستويات التشغيل في الاقتصاد الأردني من خلال اشتقاق المعادلة رقم ٣ اشتقاقاً كلياً بالنسبة لمتغير التسهيلات (CF)، وكما يلي:

$$\frac{dL}{dCF} = \frac{dL}{dW} \frac{dW}{dCF} + \frac{dL}{dY} \frac{dY}{dCF} + \frac{dL}{dL_{-1}} \frac{dL_{-1}}{dCF} \quad (١٧) \dots\dots\dots$$

أي أن:

$$\frac{dL}{dCF} = -0.303 \frac{dW}{dCF} + 0.97 \frac{dY}{dCF} + 1.04 \frac{dL_{-1}}{dCF} \quad (١٧-١) \dots\dots\dots$$

وبنفس الطريقة يمكن توضيح الآثار الكلية طويلة الأجل للتسهيلات على توظيف رأس المال وتراكمه في الاقتصاد الأردني:

$$\frac{dK}{dCF} = \frac{dK}{dK_{-1}} \frac{dK_{-1}}{dCF} + \frac{dK}{dI} \frac{dI}{dCF} \quad (١٨) \dots\dots\dots$$

أي أن:

$$\frac{dK}{dCF} = 0.93 \frac{dK_{-1}}{dCF} + 5.77 \frac{dI}{dCF} \quad (١٨-١) \dots\dots\dots$$

وبالتالي يمكن احتساب هذه الآثار مجتمعه من خلال تعويض قيم التغير في المعادلات السابقة خلال فترة الدراسة، وتصبح النتائج كما في جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨): الآثار الاقتصادية الكلية في جانب العرض للتسهيلات الائتمانية

السنة	أثر التسهيلات على التشغيل	أثر التسهيلات على التراكم الرأسمالي	أثر التسهيلات على الإنتاج (الدخل)
1978	1.4	3.4	3.6
1979	0.7	14.6	1.3
1980	1.8	12.4	1.8
1981	1.1	12.4	1.6
1982	1.6	3.9	1.7
1983	1.4	5.2	1.6
1984	0.9	5.6	1.1
1985	1.4	-2.7	1.6
1986	0.5	6.9	1.4
1987	2.3	6.1	0.8
1988	0.4	3.6	0.9
1989	0.5	6.0	1.2
1990	0.4	15.8	1.6
1991	3.3	-2.1	1.7
1992	0.7	12.9	1.3
1993	1.3	3.2	0.6
1994	1.1	2.0	0.8
1995	0.6	3.5	0.8
1996	1.7	2.9	1.1
1997	2.9	-2.5	3.7
1998	0.8	0.9	1.1
1999	2.7	4.4	0.9
2000	2.3	12.7	2.3
2001	-0.4	1.4	0.7
2002	1.8	3.6	1.4
2003	3.3	9.5	1.9
2004	0.5	4.9	0.6
2005	0.5	3.5	0.5
2006	0.3	1.3	0.6
2007	0.7	1.5	0.8
2008	0.9	1.4	1.0
2009	0.9	1.3	0.9

المصدر: تم احتساب النسب الواردة في الجدول بناء على التفاضل الكلي لنتائج تقدير الصيغة الهيكلية للنموذج القياسي للدراسة.

يلاحظ من جدول رقم (٨) أن تأثير التسهيلات الائتمانية جاء موجبا على كل من عنصري الإنتاج الرئيسيين العمل ورأس المال وكذلك على حجم الإنتاج (الدخل) وذلك في المدى الطويل. حيث تبين خلال فترة الدراسة أن متوسط مضاعف التسهيلات الائتمانية بالنسبة لعنصر العمل بلغ ١.٣ مقابل ٥.٤ لعنصر رأس المال و ١.٤ الإنتاج (الدخل)، وقد شهد تأثير التسهيلات على المتغيرات الثلاثة أنفة الذكر تذبذباً كبيراً.

أولاً: أثر التسهيلات الائتمانية على التشغيل

تلعب التسهيلات الائتمانية دوراً مهماً في تحفيز الإنتاج من خلال توفير رؤوس الأموال للعملية الإنتاجية، وبالتالي زيادة الطلب على القوى العاملة وخاصة في المدى الطويل، فقد تبين من نتائج الدراسة بأنه وخلال فترة الدراسة، فإن زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة على مستوى الاقتصاد الأردني ككل بنسبة ١٪ فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التوظيف في مجمل الاقتصاد الأردني بنسبة ١.٣٪، حيث كان هذا الأثر أكبر ما يمكن في عام ١٩٩١م وبلغ ٣.٣، وقد بلغ متوسط النمو السنوي في إسهام التسهيلات الائتمانية في التشغيل الكلي خلال فترة الدراسة ٠.٨٪. ويتأتى هذا الأثر من خلال دور التسهيلات الائتمانية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لإطلاق الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة في زيادة الطلب على عناصر الإنتاج، ومنها عنصر العمل؛ وذلك لمقابلة زيادة الإنتاج المتولدة بسبب زيادة معدلات الاستثمار.

ثانياً: تأثير التسهيلات الائتمانية على رأس المال

تعتبر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية رافداً مهماً لرؤوس الأموال فيها، وينطبق هذا بالطبع على مجمل الاقتصاد، وقد بينت هذه الدراسة بأنه كان للتسهيلات الائتمانية دور مهم في التراكم الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الأردني، حيث أن زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية جميعها بنسبة ١٪ ساهم في زيادة التراكم الرأسمالي بنسبة ٥.٤٪ وذلك بالمتوسط خلال فترة الدراسة، أي أن مضاعف التسهيلات الخاص برأس المال فاق نظيره الخاص بعنصر العمل أربع مرات، وقد سجل أثر التسهيلات على التراكم الرأسمالي قيمته القصوى في عام ١٩٩٠م وبلغ

١٥.٨، في حين بلغ متوسط النمو السنوي لأثر التسهيلات الائتمانية على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة ٠.٣٪. ويشير هذا بوضوح إلى فعالية الائتمان كأداة لتمويل رأس المال في الاقتصاد الأردني، وفي رفع معدلات السيولة اللازمة لتمويل المشروعات المختلفة، وهذا يؤكد بدوره على فعالية السياسة النقدية في المملكة.

ثالثاً: أثر التسهيلات الائتمانية على الإنتاج

ساهمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في الاقتصاد الأردني على زيادة حجم الإنتاج الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث تعد التسهيلات مصدراً مهماً لرؤوس الأموال اللازمة لإطلاق الاستثمارات المختلفة. وقد بينت نتائج الدراسة بأن متوسط أثر التسهيلات الائتمانية على حجم الإنتاج لمجمل الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة هو ١.٤، بمعنى أن زيادة هذه التسهيلات بنسبة ١٪ سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي في الأردن بنسبة ١.٤٪، وقد كان هذا الأثر أكبر مما يمكن في عام ١٩٩٧م وبلغ ٣.٧، يذكر أن متوسط النمو السنوي لتأثير التسهيلات على الإنتاج بلغ خلال فترة الدراسة ٠.٢٪. وهذا يؤكد على ارتفاع إنتاجية الدينار الواحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الاقتصاد الأردني، والتي فاقت إنتاجية عنصر العمل بقليل، وفي ذات الوقت خلقت هذه التسهيلات طلباً مشتقاً على عناصر الإنتاج الأخرى في الاقتصاد (العمل ورأس المال).

الخلاصة

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي للدراسة يمكن تلخيص النتائج الرئيسة التالية:

أولاً: أن للتسهيلات الائتمانية دوراً مهماً في تحديد مستويات الإنتاج والدخل وكذلك التشغيل والتراكم الرأسمالي، وذلك في المدى القصير، وفي المدى الطويل، فقد جاءت مرونة الإنتاج الكلي الخاصة بالتسهيلات الائتمانية موجبة ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية وبلغت ٠.١٦، أما في المدى الطويل، فقد بلغ متوسط أثر التسهيلات الائتمانية على حجم الإنتاج لمجمل الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة ١.٤، وفي المدى الطويل أيضاً، فقد أظهرت النتائج دوراً بارزاً للتسهيلات في تحسين معدلات التشغيل في الاقتصاد الأردني، حيث بلغ متوسط مضاعف التسهيلات الائتمانية بالنسبة لعنصر العمل ١.٣، مما يشير إلى

الأثر المتزايد للتسهيلات على معدلات التشغيل الكلية. وفي ذات السياق لعبت التسهيلات دوراً كبيراً في التراكم الرأسمالي لمجمل الاقتصاد الأردني، حيث بلغ متوسط مضاعف التسهيلات الائتمانية بالنسبة لعنصر رأس المال ٥.٤، بشكل يبرهن على أن التسهيلات الائتمانية رافد مهم لرأس المال اللازم لإطلاق الاستثمارات في الاقتصاد الأردني.

ثانياً: أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتوافق مع الفرضيات الثلاث التي تمت صياغتها سابقاً، وهو ما يعكس الدور الحيوي للتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني، سواء ما يخص النمو الاقتصادي أو في استخدام عناصر الإنتاج، وبالتالي فإن هذه الدراسة تقبل الفرضيات التي أطلقتها.

التوصيات

في ضوء النتائج المذكورة توصي الدراسة بالآتي:

أولاً: أن لا تتشدد البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المختلفة في قرارات منح التسهيلات الائتمانية للمستثمرين الذين يكونون مؤهلين للحصول عليها، وفي هذا الخصوص لا بد للبنك المركزي الأردني أن يستمر في سياسة تيسير توفير السيولة في الاقتصاد الأردني عبر سياسته النقدية قليلة التحفظ، والتي تساهم بدورها في تمويل الاستثمار عبر بوابة التسهيلات الائتمانية.

ثانياً: إيجاد أدوات أخرى مساندة لسياسة البنك المركزي، في دعم مستوى التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وبالتالي تشجيع النمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة مثل:

أ- بناء مؤسسة ضمان القروض حتى يتسنى للبنوك العمل باطمئنان وتزيد من قدرتها على منح التسهيلات.

ب- الاستفادة من تجارب البنوك في الدول المجاورة في دعمها للاقتصاد.

ثالثاً: إجراء مزيد من الدراسات عن دور التسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الوطني وخاصة على المستوى الجزئي (Micro Level)، وذلك من أجل تبيان أثر هذه التسهيلات على الأسر والمجتمعات المحلية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، إبراهيم وشيرين الحمداني (١٩٩٠)، مؤسسات مالية متخصصة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ١.
- إبراهيم، عيسى وآخرون (١٩٨٩)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.
- ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ (١٩٩٩)، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط ١.
- أمين، خالد وإسماعيل الطراد (٢٠٠٦)، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، ط ١.
- باسيلي، مكرم (٢٠٠٨)، المعاملات المصرفية - المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، المنصورة - مصر.
- الجالودي، بسام (١٩٩٩)، الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار للفترة (١٩٧٩-١٩٩٧م)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- جرار، عوني (١٩٩١)، إدارة الأعمال المصرفية، معهد العلوم المصرفية - البنك المركزي الأردني، عمان - الأردن.
- حشيش، عادل (١٩٩٣)، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر.
- حشيش، عادل (٢٠٠٤)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة - مصر.
- الحلاق، سعيد والعجلوني (٢٠١٠)، محمد، النقود والبنوك والمصارف المركزية، ط ١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحمزاوي، محمد كمال (١٩٩٧)، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر.

الأثار الاقتصادية الكلية للتسهيلات الائتمانية في الأردن - الدكتور عبد الباسط عبد الله ، الدكتور عامر يوسف

الحموري، قاسم وملاوي أحمد (١٩٩٤)، إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٠، العدد ٣.

خضير، فاروق (١٩٩٨)، دراسة تحليلية للعوامل التي تؤثر على تحديد حجم الائتمان المصرفي، مجلة الإدارة، المجلد ٢١، العدد ٢.

خليل، سامي (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي (الجزء الثاني)، دن، الكويت.

رمضان، زياد (١٩٩٧)، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء، عمان - الأردن.

رمضان، زياد وجودة، محفوظ (١٩٩٦)، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن.

شامية، عبد الله (١٩٨٩)، التسهيلات الائتمانية وأثرها على الإنتاجية في الاقتصاد الأردني (١٩٦٨-١٩٨٦)، مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٣.

الشمري، ناظم (١٩٩٩)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط ١.

العامري، عادل (٢٠٠٣)، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٩٠م - ٢٠٠١م)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

العتوم، عامر (٢٠٠٠)، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حالة الأردن للفترة (١٩٨٥م - ٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

العصار، رشا (١٩٩١)، إدارة المصارف، دار صفاء للنشر، عمان - الأردن.

عقل، مفلح (١٩٨٣)، السياسات الائتمانية للمصرف التجاري محدداتها وأهدافها، مجلة البنوك في الأردن، المجلد ٢، العدد ٣، ١٩٨٣م.

العقول، محمد (١٩٩٣)، دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الإسلامي في

الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

عودة، سيف الدين (٢٠٠٦)، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الفليت، خلود (٢٠٠٤)، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

فليح، حسن خلف (٢٠٠٦)، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، اربد، ط ١.

القدير، خالد بن حمد بن عبد الله (٢٠٠٥)، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد ٢.

ملاوي، احمد (١٩٨٩)، دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

النايلسي، محمد سعيد (١٩٩٤)، التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

الناقة، أحمد أبو الفتوح، دراسات في الاقتصاد المالي - الأزمة المالية العالمية، كلية الشريعة - جامعة أم القرى، ٢٥ / ١١ / ١٤٢٩ هـ.

هاجن، إفيريت (١٩٨٨)، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان - الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Addison John and Stanley Sibert (1979), **The Market for labor: An Analytical Treatment** (California, Good Year Publishing Company).

Bassett, William F., Mary Beth Chosak, John C. Driscoll and Egon Zakraj'sek

(2010), Identifying the Macroeconomic Effects of Bank Lending Supply Shocks.

- Gujarati, Damodar (1995)•**Basic Econometrics**, 3rd edition, McGraw Hill, Inc.
- Hammad, Khalil (1986), "An Aggregate Production Function for Jordan"•METU Studies in Development, Vol.13, No.3 & 4, pp.287-298.
- Hisiao, C., (1981), "Auto Regressive Modeling and Money Income Causality Detection", Journal of Monetary Economics, Vol.7, pp.85-106.
- IMF (1983)•**Interest Rate Policies in Developing Economies**; Occasional Paper, No. 22, Washington, D. C.
- Mckinnon, R. (1973)•**Money and Capital in Economic Development – The Brookings Institutions**, Washington, D. C.
- Odedokun, M.O. (1998), "Causalities between Financial Aggregates and Economic Activities: The Results from Granger's Test" Savings and Development, Vol.23, No. 1, pp101- 111.

ثالثاً: مصادر البيانات الإحصائية:

- الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني: (<http://www.cbj.gov.jo>)
- وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، المملكة الأردنية الهاشمية.
- البنك المركزي الأردني (١٩٨٩)، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩).
- البنك المركزي الأردني (٢٠١١)، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-٢٠١٠).
- البنك المركزي الأردني (٢٠٠٦)، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-٢٠٠٤).
- البنك المركزي الأردني (٢٠٠٩)، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٤٦، العدد ٣.
- البنك المركزي الأردني (٢٠٠٢)، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٩، العدد ٤.

ملحق رقم (١): البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي

السنة	التسهيلات الاتئمانية	الحجم الكلي للودائع	حجم الاستثمار	عدد السكان	معدل سعر الخصم	تعويضات العاملين	رأس المال في الاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي
1976	207.1	250	193.4	1889.3	5.50	208.9	8426.9	567.3
1977	244	314.8	277.9	1971.6	5.50	239	8846.8	690.4
1978	332.8	448.5	263.1	2057.5	5.50	278.8	10640.2	795.4
1979	465.1	593.1	309.9	2133.0	6.00	351.9	11192.2	982.5
1980	563.94	808.5	433	2218.3	6.00	417.6	11844.5	1164.8
1981	721.3	977.7	666.8	2307.0	6.50	514.6	12645	1448.7
1982	887.2	1169.5	650.8	2399.3	6.50	601.4	13834	1649.9
1983	1030.9	1397.8	589.8	2495.3	6.25	656.4	14871.7	1786.6
1984	1184.8	1603.1	571.2	2595.1	6.25	707.4	15580.2	1909.7
1985	1274.39	1747.2	414.9	2693.7	6.25	751.2	16291.9	1970.6
1986	1395.4	1946.3	444.4	2796.1	5.75	802.3	16623.8	2240.5
1987	1513	2142.4	515.8	2896.8	5.75	837.9	16989.6	2286.7
1988	1634	2346.1	532.5	3001.0	7.00	888	17411.6	2349.6
1989	1729.2	2625.4	563.6	3111.0	8.50	933.5	17908.5	2425.4
1990	1863.5	2642.7	850.3	3468.0	8.50	994.6	18371.9	2760.9
1991	1965.8	4022.1	738.5	3701.0	8.50	1074.4	18959.6	2958
1992	2218.3	4749	1208.8	3844.0	8.50	1287.7	19428.8	3610.5
1993	2741.3	4939.4	1422.8	3993.0	8.50	1462.6	20337	3884.3
1994	3248.4	5391.5	1451.2	4139.0	8.50	1098.3	21409.6	4358.3
1995	3705.7	5787.5	1554.1	4291.0	8.50	1808	22410.4	4714.6
1996	3920.3	5988.8	1499.3	4441.2	8.50	1921.8	23353.9	4912.2
1997	3979.7	6387.9	1321.8	4460.0	7.75	2036.5	24245.5	5137.5
1998	4285.3	6811.4	1224	4570.0	9.00	2181.7	24967.3	5609.8

السنة	التسهيلات الاتئانية	الحجم الكلي للودائع	حجم الاستثمار	عدد السكان	معدل سعر الخصم	تعويضات العاملين	رأس المال في الاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي
1999	4466	7502.4	1246.3	4690.0	8.00	2323.1	25479.3	5778.1
2000	4546.5	8224.5	1341.4	4820.0	6.50	2358.5	26088	5998.6
2001	4948.9	8721.3	1340	4940.0	5.00	2425.5	26623.8	6363.8
2002	5130	9367.7	1365.3	5070.0	4.50	2574.5	27103.6	6794
2003	5262.4	9969.4	1506.5	5200.0	2.50	2759.2	27599.4	7228.7
2004	6189.2	11564.1	2215.6	5350.0	3.75	3055	28224.1	8090.7
2005	7744.3	13119.3	3047.9	5600.0	6.50	3348.2	29604.3	8925.4
2006	9761.9	14591.9	3025.4	5723.0	7.50	3980.8	31727.9	1075.4
2007	11295.6	15988.1	3671.9	5850.0	7.00	4660.0	33992	12131.2
2008	13044.3	18102.6	4661.6	5980.0	6.25	5859.4	36722.7	15593.4
2009	13317.2	20298.4	4447.9	6113.0	4.75	6838.7	3770.8	16912.2

المصدر:

إبراهيم، عيسى وآخرون (١٩٨٩)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، (الصفحات: ٥٥، ٦٢، ٧٤).

وزارة العمل - المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

البنك المركزي الأردني (١٩٨٩)، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، ص ٥٩.

البنك المركزي الأردني (٢٠١١)، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-٢٠١٠)، (الصفحات: ٢٩-٣٢، ص ٤٩).

البنك المركزي الأردني (٢٠٠٦)، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-٢٠٠٤)، (الصفحات: ٩، ٢٤، ٣٦، ٥٣-٥٥، ٨٥).

البنك المركزي الأردني (٢٠٠٩)، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٤٦، العدد ٣، ص ص ٨٤-٨٥.

البنك المركزي الأردني (٢٠٠٢)، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٩، العدد ٤، ص ص ٥٤-٥٥.